



الأمانة العامة

القطاع الاقتصادي

إدارة التكامل الاقتصادي العربي

ورقة عمل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

مسارات التكامل الاقتصادي العربي

ندوة تحرير التجارة الخارجية وأنظمة

الدفاع التجاري في الدول العربية

تونس، الجمهورية التونسية

18-17 يونيو 2013

المحتويات:

3	مقدمة
1	1 - مسارات التكامل الاقتصادي العربي
4	• أ)المسار الزمني الاول :1981-1996
4	• ب)المسار الزمني الثاني:1998-2007-2013
6	• ج)المسار الزمني الثالث : مرحلة الاتحاد الجمركي العربي(2015-2020)
8	• د)المسار الزمني الرابع: السوق العربية المشتركة (2020)
8	2- متطلبات تقوية الاندماج الاقليمي
9	3- دور اتفاقية انتقال رؤوس الاموال العربية في الدول العربية في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي
11	4- أنظمة الدفاع التجاري ودورها في تحقيق مشاريع التكامل العربي
14	الخاتمة
15	تحليل لبيانات التجارة الخارجية للدول العربية مجمعة وبشكل فردي للدول العربية
35	التجارة البينية للتجمعات الاقليمية لدول جامعة الدول العربية
36	الاتفاقيات الثنائية والدولية للدول العربية فرادى

مقدمة:

تعمل ادارة التكامل الاقتصادي العربي على رؤى التكامل بوجهين البيني العربي والخارجي مع التكتلات الاقليمية الدولية المختلفة وحول التكامل الاقتصادي العربي البيني ترتكز الجهود على توسيع القاعدة التجارية والاستثمارية البينية في ضوء الاتفاقيات العربية والمواثيق الموقعة بين الدول العربية وكامانة فنية لاتفاقية تيسير التبادل التجاري العربي والبرنامج التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المنبثق عنها واتفاقية رؤوس الاموال العربية في الدول العربية والتي تم اعتمادها بشكلها المعدل في قمة الرياض 2013 والتي تبنت رؤى القطاع الخاص حولها والتي اوصت بتعديل نسبة المساهمة بالشركات الاعتبارية الي 51% الى جانب امتياز المستثمر واسرته الخاصة باجراءات الاقامة والدخول وتوفير الارادة السياسية لتأمين التمويل والاهتمام بمشاريع الربط البيني للبنى التحتية والطلب من صناع القرار اعتبار القطاع الخاص شريكا وليس ضيفا وقدم القطاع الخاص قائمة ب23 مشروع عربي مشترك بين زراعي وصناعي ومعلوماتي وتدريبية وتشغيلية للشباب العربي ومشروع المبادرة من أجل التجارة.

كما تعمل ادارة التكامل الاقتصادي العربي ايضا كامانة فنية للاتحاد الجمركي العربي والذي سيشمل على قانون جمركي عربي موحد وتعريفية عربية موحدة ومركز المعلومات والاجراءات الجمركية الموحد للوصول لاطلاق المشروع العربي 2015 ومن ثم الانتقال الي السوق العربية المشتركة 2020 الي ان نصل الي الوحدة النقدية والمصرفية.

في ظل ما سبق تلعب انظمة الدفاع التجاري العامل الالم للوصول الي هذه الاهداف التنموية ودورها في استقرار السوق العربي وتنفيذها بالطرق الفعالة وليس المعرقله واعطاء الثقة للمستثمر العربي خاصة وزيادة نصيب الاقليم العربي من التدفقات الاستثمارية الدولية عامة ليس فقط علي مستوى التدابير الوقائية ومكافحة الاغراق والدعم فقط ولكن كيفية تنسيقها مع قوانين المنافسة ومنع الاحتكارات ومكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية الحقوق الفكرية حيث تلعب هذه الادوات الدور الالم على حماية اسواقنا العربية واستدامة تطورها.

والوجه الاخر للتكامل هو كيفية تكامل اقليمنا العربي بالتكتلات الدولية الاخرى بالشكل العادل والذي تكون من مخرجاته توسيع نطاق النفاذ الي الاسواق وتعزيز التنافسية العربية كحزمة واحدة تفاوض وتدافع عن حقوقها واستغلال المميزات النسبية العربية بالشكل الامل، وكيفية جعل الانظمة الاقتصادية العربية أكثر تنوعا مما يجعلها تمتاز بالمرونة اللازمة لمقابلة الازمات العالمية.

والاستفادة من الدروس التي لحقت بعد تطبيقات اتفاقيات الجات وما ترتب عليها من التزامات للدول العربية وعدم تحقيق الاستفادة ملموسة لهذا التحرير، يتم العمل داخل اطار الجامعة العربية على رفع وتعزيز قدرات الدول الاقل نموا وتوزيع اعباء التحرير ولمس هذه الفروقات لتهيئة المنطقة العربية لسوق اكثر استقرارا ومستديم التنمية.

التكامل الاقتصادي العربي

أ) المسار الزمني الاول 1981-1996

تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحقيق أهداف قومية تتمثل في تحقيق المصالح الاقتصادية العليا للدول العربية.

الادوات :

- دخول اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حيز التنفيذ تقوم على تحرير كامل لبعض السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل (1982)
- دخول اتفاقية انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية (1982)

النتائج

- لم تحقق الدول العربية أي تنوع في قاعدة السلع المتماثلة
- لم تحقق الدول العربية أي تحسن في التجارة
- تحولت الاتفاقية الى اتفاق تعاوني غير ملزم.

ب) المسار الزمني الثاني 1998 – 2007 – 2011

- إيجاد منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية تهدف الى :-
- إعادة المسار الاقتصادي العربي نحو التكامل القائم على خطى منهجية وفق أحكام منظمة التجارة العالمية
- احداث التغييرات في هياكل الانتاج
- توجيه مؤسسات العمل العربي المشترك لخدمة التجارة الحرة واهداف التكامل.
- تقليل تأثير العمل الثنائي المشترك على مستوى اللجان العليا للعمل العربي المشترك.
- تحقيق الاهداف الاستاتيكية لخلق التجارة (Trade Creation).
- تحفيز التبادل التجاري بين الدول العربية
- تعزيز تأثير التخفيض الجمركي وتحسين التنافسية للسلع العربية

- أيجاد تأثير للقطاع الخاص بإنشاء حقوق لصالح دوائر الأعمال التجارية والصناعية
- تحقيق الاهداف الديناميكية التي تتمثل بزيادة معدلات الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي

المخرجات:

- دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الاسراع في اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتابعة متطلبات إنشاء المنطقة(1996)
- تشكيل لجنة وزارية سداسية مكلفة بدراسة البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.(1997)
- إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الملحق باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودعوة اللجان الفنية للعمل (1998).
- بلوغ التعرفة الجمركية الصفرية (2005)
- وضع قوائم سلعية ممنوع تبادلها. (2005)
- وضع آلية لتسوية المنازعات. (2005)
- وضع معاملة خاصة للدول العربية الأقل نمواً. (2005)
- تحديد نقاط الاتصال. (2005)
- إنجاز الاحكام العامة لقواعد المنشأ وبعض السلع المتفق على قواعدها. (2005)
- تطوير التعاون والتحديث الجمركي العربي(2005)

النتائج (2005 – 2013)

- عدم تحقيق الآثار الاستاتيكية للمنطقة وضعف خلق التجارة وتدفقاتها وتخصيص الموارد ناجم عن الأسباب التالية:
- عدم موازنة المنافع والأعباء للدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في المنطقة
- عدم الالتزام نحو إيجاد قواعد المنشأ التفصيلية مما يؤدي إلى غياب التنسيق والتكامل الصناعي وبالتالي ضياع فرص تراكم الصناعات العربية وتكاملها.
- وجود قيود غير جمركية (شبه مصرفية، مالية، احتكارية، كمية، سوقية، فنية) وتظهرها التقارير القطرية وتقارير القطاع الخاص.

- عدم وضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصفقتها النهائية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية.
- عدم الوصول إلى آلية معاملة منتجات المناطق الحرة وخصوصاً للسلع العربية المحققة لقواعد وأحكام المنشأ العربية لما لها من أهمية.
- عدم إتمام وتوحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار بسبب إجراءات احتكارية على شكل قيود غير جمركية.
- عدم إتمام آليات مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية بسبب قيود جمركية كمية وسعوية.
- عدم تحرير تجارة الخدمات ووضع جداول التزامات .

إلى جانب التهديدات التالية :

- الانخراط السريع في الاتفاقيات التجارية مع الدول والأطراف الأخرى.
- تعدد الاتفاقيات الإقليمية والدولية ومنح تنازلات وامتيازات عالية بها.

ت) المسار الزمني الثالث : مرحلة الاتحاد الجمركي العربي(2015-2020)

- -تم إنشاء لجنة الاتحاد الجمركي العربي بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (9/1417 - د.ع. 68) بتاريخ 2001/9/12 وذلك بهدف الإعداد لإقامة اتحاد جمركي عربي، وقد أنشئت لجننتان فرعيتان، الأولى لوضع القانون الجمركي العربي الموحد، والثانية لوضع التعريفات الجمركية الموحدة. وقد تم عن طريقهما وضع الإطار العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي الذي تم اعتماده في القمة العربية التاسعة عشرة بالرياض بموجب القرار رقم 392-دع(19)-2007/3/29.
- - ومؤخراً تم وضع برنامج زمني لإقامة الاتحاد الجمركي العربي وتم اعتماده في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت بموجب القرار رقم (7) بتاريخ 2009/1/20 الذي حدد عام 2015 لبدء تطبيق الاتحاد. بالإضافة إلى مناقشة تفاصيل الأبواب الخاصة بالإطار العام والإطار المؤسسي والأحكام العامة للاتحاد الجمركي العربي. أما برنامج العمل الصادر عن قمة الكويت فقد تضمن في مجال الاتحاد الجمركي العربي التحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي خلال الفترة (2010-2015) بتنفيذ البرامج الخاصة بالإعداد والتحضير لإقامة الاتحاد الجمركي العربي والبرامج الأساسية لبناء الاتحاد الجمركي العربي وبرنامج البناء المؤسسي وآليات عمله وبرنامج داعمه لإقامة الاتحاد الجمركي.
- -وعلى صعيد التحضيرات لمرحلة الاتحاد الجمركي العربي وفق التوقيتات المحددة في برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي. والبرامج الأساسية ، استمرت اللجان المختصة للجنة الاتحاد الجمركي العربي بعملها تنفيذاً لقرارات القمم العربية

الاقتصادية. وتم خلال عام 2012 إنجاز معظم المواد الخاصة بالإطار العام والإطار المؤسسي و الأحكام العامة من البرنامج التنفيذي للإتحاد الجمركي واستمر العمل بوضع جداول التعريفات الجمركية الموحدة التي تستهدف توحيد البنود الوطنية في جداول التعريفات الجمركية وذلك لتحقيق جدول عربي موحد للتصنيف السلمي يتم استخدامه في المرحلة التالية من عمل اللجنة كأساس للتفاوض على فئات التعريفات الجمركية التي ستطبق في الإتحاد الجمركي العربي.

• كما أتمت اللجنة الفنية المعنية بصياغة قانون جمركي عربي موحد عملها خلال هذا العام. وسيتم في المرحلة القادمة العمل على إنجاز باقي التعريفات الجمركية الموحدة واستكمال محاور البرنامج التنفيذي للإتحاد الجمركي العربي. وذلك لأن توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الأسس التي تعمل إدارات الجمارك على إنجازها ، والتي من بينها ، إيجاد نظام "قانون" موحد للجمارك يوحد الإجراءات الجمركية في جميع إدارات الجمارك ويساهم في تعزيز التعاون في مجال الجمارك بين الدول الأعضاء .

• وسيكون العمل قبل إطلاق الإتحاد الجمركي عام 2015 وتحديدًا للفترة (2013-2014) العمل على الانتهاء من التعريفات الجمركية الموحدة وذلك بخفض أو رفع نسبة الرسوم الجمركية المطبقة بها وقت صدور قرار توحيد التعريفات الجمركية تدريجياً أو دفعة واحدة لتصل إلى المتفق عليه والانتهاء من اللائحة التنفيذية والمذكرات الإيضاحية للمواد التي تحتاج إلى ذلك والاتفاق على آلية وضوابط لحماية المنتجات ذات المنشأ الوطني في ظل تطبيق الإتحاد الجمركي لدول يبدأ العمل بالقانون من تاريخ محدد وإقرار النظام للقانون الجمركي العربي الموحد والعمل به بشكل استرشادي

• -تحديد الموعد النهائي للعمل بشكل إلزامي من تطبيق تعرفات جمركية موحدة على الواردات. و تطبيق نظام عوائق تجارية موحدة تفرض على السلع المستوردة من دول خارج الإتحاد و سياسة تجارية موحدة والتفاوض مع الدول غير الأعضاء كوحدة واحدة.

• أما فيما يخص المنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الإتحاد الجمركي فقد تم وضع معايير تفرض على الإدارات الجمركية تطوير منافذها تمهيداً لتحديد ما ضمن نقاط الدخول الواحدة في إطار الإتحاد الجمركي ومن أهمها تطبيق مفهوم النافذة الواحدة وتوفير بنية معلوماتية لاستصدار لتقارير والنشرات الإحصائية لأغراض التجارة والمقاصة والتسوية الجمركية بين الدول العربية وتفعيل التطبيقات للأنظمة الآلية.

• العمل على اتفاقية التعاون الجمركي والتي ستحدد مجالات التعاون الإداري والفني بين الإدارات الجمركية، كما تم وضع مسودة مبادرة عربية موحدة حول أمن وتسهيل التجارة.

(ث) المسار الزمني الرابع: السوق العربية المشتركة (2020):

• -تمثل السوق العربية المشتركة المتوقعة مع مطلع عام 2020 شكل متقدم من أشكال التكامل الاقتصادي العربي الذي ستقوم على صياغة برامجه التنفيذية الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،وسيقوم على أساس حرية انتقال رؤوس الأموال

والأيدي العاملة بين الدول العربية المشاركة في السوق، إضافة إلى حرية تبادل السلع والمنتجات التي حققتها مراحل التكامل المتمثلة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربية.

2- متطلبات تقوية الاندماج الاقليمي

- الالتزام الكامل للدول الأعضاء بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن قدرة جميع الأطراف على الاستفادة من قيام هذه المنطقة. بالإضافة الى ما تضمنه اعلان المنطقة.
- ضرورة انجاز البناء للنظام التجاري الاقليمي على مستوى تحرير التجارة والخدمات والاستثمار لضمان تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ويلوغ مرحلة الاتحاد الجمركي على اسس.
- أن تكون الاقتصاديات العربية أكثر انفتاحاً على بعضها البعض .
- تحقيق مكاسب في الكفاءة بالإضافة إلى تقليص احتمالات تحويل التجارة،
- تغيير منهجية اتخاذ القرارات على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- إذا من الصعب أن يحقق اتفاق جماعي أهدافه بإنشاء منطقة تجارة حرة تزيد من مستوى الاعتماد بين الدول إذا بقيت إحصاءات التجارة البينية ضعيفة مقارنة بالتجارة الخارجية لها.
- إذا ضرورة إعادة تقييم درجة التكامل وسبل تحسينها من خلال التغلب على المعوقات.
- التحول في مرحلة صياغة القرارات من المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي.
- تعزيز مفهوم الإقليمية الجديدة وضرورة التحول نحوها من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مستوى تحرير تجارة السلع والخدمات ليصاحب ذلك ظهور معالم السوق المشتركة بتحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ليكون اتحاد جمركي مرحلة حقيقية لتلك السوق.

3- دور اتفاقية انتقال رؤوس الاموال العربية في الدول العربية في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي:

ومخطوة هامة باعتبار القطاع الخاص هو الشريك الرئيسي للتنمية والمحرك والمؤشر لكفاءة اقتصاديات الدول عقد على هامش القمة الاقتصادية بالرياض يناير 2013 منتدى القطاع الخاص والذي تناول كيفية التعريف بالاتفاقية للقطاع الخاص واستغلاله في ترابط الشعوب العربية وذلك من خلال علاج القضايا الاقتصادية واجتماعية، وتم من خلاله رفع العديد من التوصيات التي تحقق ذلك منه على المستوى التشريعي بتعريف المستثمر العربي والمحدد مساهمته في رأس المال بنسبة 51% محد ادنى وتعديل الانظمة الوطنية الخاصة بدخول واقامة وتنقل ومغادرة المستثمر العرب واسرته .

انجاز مشروعات الربط بين البنى التحتية للدول العربية وأن يكون القطاع الخاص شريك اساسي في التمويل والتنفيذ والترويج والطلب اتخاذ اجراءات فعلية نحو التكامل نذكر منها :

- تسهيل انتقال اصحاب الاعمال بين الدول العربية وفي هذا الاطار وتحت مظلة جامعة الدول العربية يتم مناقشة اتفاقية التأشيرة الموحدة لاصحاب الاعمال والمستثمرين العرب بمجلس وزراء الداخلية العرب.
- ازالة كافة معوقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتقليص وقت المعاملات والاجراءات ، وفي هذا الصدد تم حصر معظم القيود الغير جمركية المتبعة في المنطقة والعمل جاري لوضع آلية لكيفية التعامل مع الدول الغير ملتزمة وايضا استصدار قرار القمة بالدوحة الخاص بالانتهاء من قواعد المنشأ بنهاية عام 2014.
- تعزيز كفاءة الاستثمار البيئي وحركة التجارة العربية البينية والنقل التجاري وتسريع مشروعات الربط العربي السككي والبحري والبحري والجوي.
- وضع سياسة عربية مشتركة للتنمية الزراعية والغذائية لتحقيق الامن الغذائي العربي.
- سياسة صناعية مشتركة واستغلال الميزة المخرجة من تراكم المنشأ العربي وكيفية ترابط الصناعات الصغير والمتوسطة مع الصناعات الكبيرة كمغذيات لها وتوفير الدعم لها.

فقد اعلن القطاع الخاص العربي مجموعة رائدة من المبادرات والمشروعات العربية الخاصة المشتركة في عدد من المجالات الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل البورصة والامن الغذائي والتدريب والتشغيل والاستثمار في النشاطات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واقامة مراكز دعم لرواد الاعمال وغيرها من المشروعات والمبادرات والممثلة بـ 23 مشروع:

1. مشروع انتاج وتصنيع وتسويق اللحوم الحراء في السودان.
2. مشروع الشركة العربية القابضة للاستثمار الزراعي في السعودية.
3. مشروع انشاء شركة عربية لانتاج البذور والتقايي.
4. مشروع اقامة مناطق اقتصادية عربية خاصة لتجارة الثروة الحيوانية.
5. مشروع تحسين انتاجية القمح في الدول العربية.
6. مشروع الاستفادة من المخلفات الحيوانية والمنزلية.
7. مشروع الاستثمار العلفي الامثل للمخلفات الزراعية.
8. المشروع الاقليمي العربي لسلامة الغذاء وتوحيد مواصفات السلع الغذائية.

9. مشروع تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

10. مشروع التوعية بأهمية تقنيات النانو.

11. مشروع الترويج لمبادئ ومبادرات الصناعة الخضراء.

12. مشروع تدريب وتشغيل مليون شاب عربي في مجال الانشطة المعتمدة على الانترنت.

13. مشروع انشاء مراكز معلومات حول سوق العمل في الغرف العربية.

14. مشروع البورصة العربية.

15. مشروع البورصة العربية المشتركة.

16. مشروع انترنت:النطاق العريض المتنقل" في المنطقة العربية.

17. مشروع التكنولوجيات لخدمة الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

18. مشروع السوق العربية الالكترونية المشتركة.

19. مشروع مبادرة اقرا.

20. مشروع انشاء معهد عربي متخصص بالاقتصاد المعرفي وتنمية الابتكار والابداع.

21. مشروع انشاء مراكز لرواد الاعمال في الغرف العربية.

22. مشروع الاستثمار في السكن الاجتماعي بالدول العربية.

23. مبادرة المساعدة من اجل التجارة للدول العربية.

وكانت من اهم مخرجات القمة العربية التنموية بالرياض اعتماد اتفاقية انتقال رؤوس الاموال العربية بصيغتها المعدلة والطلب من القطاع الخاص عرض مرئياته وملاحظته حولها ودراستها من قبل الدول العربية من اجل التصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ بداية عام 2014 وبناء عليه تم تعميمها على الدول الاعضاء والقطاع الخاص ممثلاً باتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية وجاري العمل على عرضها على البرلمان العربي لاعطاءها قوة الشعوب العربية ولتسريع وتيرة تصديق الدول العربية عليها.

4- أنظمة الدفاع التجاري ودورها في تحقيق مشاريع التكامل العربي

يمثل الإسراع بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أحد القواسم المشتركة بين معظم المبادرات والأفكار الرسمية حول إصلاح جامعة الدول العربية.

وتتناول الفقرة 5 و6 من اولا: القواعد والاسس للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسر وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى والتي توضح كيفية التعامل فيما يتعلق بالاسس الفنية لاجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم ومعالجة خلل ميزان المدفوعات بالاحكام والقواعد الدولية، كما تتبع تعريف ومعالجة حالات الاغراق الاسس الفنية المتبعة دوليا .

ولكن منطقة التجارة العربية الكبرى تواجه مشكلات وصعوبات أهمها سياسة الإغراق التي مارستها التكتلات الاقتصادية العملاقة ضد اقتصاديات الدول العربية وإن الآثار السلبية المترتبة عن سياسة الإغراق وما لها من تأثيرات كبيرة على الاقتصاديات العربية المختلفة كانت سبباً لدراسة هذه السياسة والمتضمنة: تعريف الإغراق وطرق احتسابه ومخاطره وإجراءات مكافحته وعلاقته بقواعد المنافسة، والتحايل على دفع الرسوم الإغراقية، والخيارات المفتوحة أمام معالجة قضايا الإغراق في الدول العربية، ومن ثم اقتراح بعض الحلول لهذه المشكلة.

يقوم تصور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على كونها نظاماً إقليمياً فرعياً من النظام التجاري الدولي الذي يسمح بتشكيل التجمعات التجارية الإقليمية، ولكن ما يجب معرفته هو أن هذه المنطقة لا تمثل إلا خطوة أولية وصغيرة في هذا التجمع الذي لم يتم استكمالها بعد، إذ تختلف المنطقة الحرة عن التكامل الاقتصادي في كونها أداة لفتح الأسواق وتحفيز القدرات التنافسية، بينما يفترض التكامل الاقتصادي صياغة مساقات متعددة في مجال التجارة ووسائل الدفع والنقد وحل المنازعات التجارية ومعالجة المسائل الاجتماعية المترتبة على سياسات التحرير الاقتصادية التي تتم في إطار المنظور الليبرالي الجديد الذي باتت تقوم عليه التجارة العالمية ومجمل التكتلات الاقتصادية الكبرى الدولية والإقليمية في عالمنا المعاصر.

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتم تحت وطأة ضغوطات منظمة التجارة العالمية أكثر مما تتم تحت وطأة الحاجة الفعلية لتكامل اقتصادي عربي فعال.

فإن منطقة التجارة العربية الكبرى تتعرض لمشكلات منها الإغراق، حيث إنه في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة والمتسارعة على الساحة الدولية بدا الواقع العربي ضعيفاً هزياً متأثراً بالتكتلات الناشئة دون أن يكون شريكاً أو مؤثراً فيها.

ويشكل موضوع الممارسات التجارية الضارة في التجارة الخارجية في هذه المنطقة تهديداً جسيماً على عملية تبادل البضائع عربية المنشأ ويشكل تهديداً للتجارة المنصفة والمنافسة العادلة في إطار سوق المنطقة.

لقد أوجد العمل بقواعد اقتصاد السوق ، لاسيما مبدأ النفاذ إلى الأسواق ، ظروفًا مناسبة لزيادة التداخل العملي لنشاط القطاع الخاص عالمياً والانسحاب الواضح للدول (الحكومات) عن ميدان التبادل التجاري ، وهو ما سهل كثيراً ظهور أنماط شتى من المنافسة غير المشروعة ، ذات الأهداف الاقتصادية (احتكار النشاط والسيطرة على السوق) والتي يقع في مقدمتها ، من حيث الأثر، فعل الإغراق التجاري بهدف السيطرة على أسواق تجارية مستهدفة وإبعاد المنافسين عنها.

اثر الممارسات التجارية على الإستثمار وفاعلية النظام القانوني في الدولة، اذ يكون لذلك دور مهم في قراره بأن يدخلها أم لا ، لاسيما تلك القوانين التي تمس مباشرة بنشاطه الاقتصادي وتؤثر على مركزه التنافسي ومدى أدائه التجاري والاستقرار في التعامل ، كذلك المنظمة للاستثمار والمنافسة وحماية الانتاج والاستهلاك.

لذا يجب العمل على توفير الظروف المناسبة لكسب ثقة المستثمرين ، فان شيوع تلك الممارسات في سوق ما يعد عاملا سلبيا في جذب الإستثمار الأجنبي ، ومانعا من دخوله تلك السوق.

ومع ذلك فان المستثمرين يدركون جيدا عدم حصانة أي سوق من التعرض للإغراق التجاري ، الا أنهم يراقبون مدى الأداء التشريعي والرقابي للدول المتعرضة له ، بحيث يراود من ذلك الوصول إلى حالة من الاستقرار والثقة في الوسط التجاري المراد الاستثمار فيه ، وهو ما يتحقق من خلال الخضوع لمجموعة تشريعية واضحة وشفافة قادرة على حماية حقوق المستثمرين.

الى جانب الاخذ في الاعتبار مصلحة المستهلك التي تتعارض فعليا مع مصلحة المنتجين في إطار العلاقة بين المنافسة وتلك الممارسات التجارية الضارة.

ومن الخطوات المتخذة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية مشروع لجنة المعالجات التجارية لجامعة الدول العربية والتي تتكون من خبراء الدول العربية في مجال الاغراق والدعم والتدابير الوقائية، ومن مهامها:

- دراسة مدى ملائمة التشريعات والقوانين واللوائح والسياسات المتعلقة بتدابير المعالجات التجارية.
- دراسة الاخطارات الواردة للامانة العامة من الدول العربية والعمل على تنظيم وتيسير المشاورات بين الدول الاعضاء.
- وضع وتفعيل أسس للتعاون بين الدول العربية لرفع مستوى الكفاءات وتبادل الخبرات والتجارب في ميدان المعالجات التجارية.

والطلب من الدول العربية تسمية سلطات التحقيق لديها وتوفير بيانات الاتصال الخالصة بها من اجل تفعيل نقاط اتصال خاصة بالمعالجات التجارية لمكافحة الاغراق والدعم والتدابير الوقائية نذكر منها:

أمثلة عن جهات التحقيق المختلفة في الدول العربية

حكم المادة (4 / أولا) من قانون حماية المنتجات العراقية التي تحدد جهة الاختصاص بالنظر بطلب الإغراق بوزير الصناعة والمعادن الذي يحيل بدوره إلى دائرة التنظيم والتطوير الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن ، كما حددت اللائحة التنفيذية لقانون حماية الاقتصاد القومي المصري في مادتها (الأولى) سلطة التحقيق بأنها الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية بقطاع التجارة الخارجية (جهاز مكافحة الدعم والإغراق واتخاذ التدابير الوقائية) ، أما قانون حماية الانتاج الوطني اللبناني رقم 31 لسنة 2006 فقد أُلزم تشكيل هيئة تحقيق مكونة من مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة منسقا ومدير عام وزارة الصناعة ومدير عام وزارة الزراعة

ومدير عام الجمارك ، ولها الاستعانة باختصاصيين . بينما سماها النظام الموحد لمكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي باللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة الدولية.

ومن جانب اخر للممارسات الحمائية الاخرى التي تقوم الامانة العامة لجامعة الدول العربية العمل عليها هو مكافحة الغش التجاري والتقليد وحقوق الملكية الفكرية وارتباطها الوثيق بما سبق وبالاستثمار فقد تم عقد ثلاث منتديات عربية للتعريف بهذه الممارسات وتم استصدار امر ملكي لصاحب السمو الملك عبدالله بدورية انعقاد المنتدى السعودية واعطاه الارادة السياسية لتنفيذ توصياته ومتابعة تنفيذها من جانب الدول العربية والمتمثلة بالامانة العامة لجامعة الدول العربية.

كما تلعب الجمارك الدور الابرز في انجاح انظمة الدفاع التجاري وحول الانجازات المحققة لتطوير العمل الجمركي وأمن وتسهيل التجارة في مضمون اتفاقية كيوتو وإطار المعايير SAFE الى جانب أهمية تطوير التعاون مع القطاع الخاص خصوصا برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد والتعاون الجمركي بين الادارات الجمركية من اجل تحقيق تبادل فعال للمعلومات لمكافحة الغش CEN وادارة المخاطر عبر الاستخبار RILO وأدوات مكافحة التقليد والقرصنة IPM والبرنامج العامج شيلدSHIELD للمواد الكيميائية الممكن استخدامها لاغراض ارهابية والعمل على توائم الاطار الجمركي العربي بالاطر الدولية المعمول بها وما تعكسه من ثقة لاصحاب القرار للدخول الى الاسواق العربية

الخاتمة:

تملك جامعة الدول العربية الأدوات اللازمة لتجاوز الكثير من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ومؤثراتها على الاستقرار السياسي لدولها الاعضاء والذي تعاني منه معظم البلدان العربية ، فهو يمثل سوق واعد للاقاليم والتكتلات الدولية من خلال وحدة القوانين والسياسات التجارية المشتركة كمخرجات لتلك المشاريع التكاملية مما يتيح لها فرصة دخول هذا السوق الكبير .

وفي هذا السياق يجب العمل على خلق فرص الترابط بين الاقليم العربي والاقليم الاسلامي ككل واستغلال مشاريع الربط للبنى التحتية الداعمة للتجارة نذكر منها الربط السككي والبري والبحري وزيادة كفاءته بخلق تيار تجاري مستقر ممتد من اقصى الشرق الاسيوي الي الغرب والجنوب افريقي تكون دعائمة تبادل المصالح وتوزيع الاعباء الناتجة عن تحرير التجارة فيما بينها، وهنا يظهر عدد من التساؤلات ارجو ان نجد لها اجابة في هذا الجمع الكبير

وهو "هل يمكن لدول منظمة التعاون الاسلامي لغير الدول العربية الاستفادة من نسب المساهمة في راس المال وهي الحد الادنى 51% في ظل اتفاقية انتقال رؤوس الاموال العربية في الدول العربية وتكون لبنة قوية يقوم عليها هذا التكامل بين الاقليمين؟".

وهل زيادة حصة التجارة العربية البينية في اطر التعاون السابق ذكرها سيؤثر على حصص التكتلات الدولية الاخرى مما قد يؤدي الى زيادة التنافسية وما ينتج عنها من ممارسات تجارية قد تضر وتهدد مشاريع وصناعات عربية ناشئة؟

وفيما يلي تحليل تفصيلي للتجارة الخارجية العربية يوضح تجارتها البينية والخارجية والتجمعات الاقليمية الاخرى داخل الاقليم العربي وتحليل فردي لكل دولة عربية يوضح الشكل العام لاتجاهات التجارة بين بيني واهم اسواقه وخارجي واهم اسواقه وأيضاً عرض للاتفاقيات الثنائية والدولية لكل دولة عربية.

التجارة الخارجية للدول العربية

التجارة البينية (الصادرات + الواردات / 2):

92.6 مليار دولار لعام 2011 بزيادة 19.9% عن عام 2010 والمتمثلة بـ 77.2 مليار دولار

الصادرات البينية:

94.8 مليار دولار لعام 2011 بزيادة 24.3% عن عام 2010 والمتمثلة بـ 76.8 مليار دولار

- ارتفعت الصادرات العربية لخمس عشر دولة عربية أعلاها 179.4% لموريتانيا تليها الجمهورية العراقية 77.1% وأدناها المملكة الاردنية 6.2%، كما ارتفع صادرات كلا من الامارات والكويت وعمان والجزائر 46.4% الى 31%.

- انخفضت صادرات ليبيا وسوريا واليمن من 26.4% الى 47.9% نظرا للمشاكل السياسية التي تمر بها هذه البلدان وايضا لبنان.

- شكلت المملكة العربية السعودية 3/1 من اجمالي الصادرات العربية بزيادة 36.9% عن عام 2010.

الواردات البينية:

90.4 مليار دولار لعام 2011 بزيادة 15.6% عن عام 2010 والمتمثلة بـ 78.2 مليار دولار

- ارتفعت الواردات العربية لستة عشر دولة عربية اعلاها قطر 68.2% وأدناها 2.2% لسطنة عمان.

- انخفضت واردات العراق والسودان وموريتانيا وليبيا واليمن ما بين 11% الى 51.4%.

مساهمة التجارة البينية في التجارة الاجمالية:

- 8.4% من اجمال الصادرات العربية والمتمثلة بـ 1128.6 مليار دولار.

تمثل الصادرات البينية لحدى عشر دولة عربية متوسط 8.4%، حققت الاردن 47.4% ولبنان 35.4% ومصر 28.4% وذلك رغم تراجعها عن 2010.

- 12.2% من اجمال الواردات العربية والمتمثلة بـ 741 مليار دولار.

تمثل الواردات البينية لستة عشر دولة عربية متوسط 12.2%.

اتجاهات التجارة البينية:

ترتكز التجارة البينية بشكل عام لكل دولة عربية على دولة أو دولتين وهي كالتالي:

الواردات	الصادرات
الأردن : السعودية 61%	الأردن : العراق 32% - السعودية 20%
البحرين: السعودية 81%	البحرين: الامارات 21% - السعودية 31%
تونس : ليبيا 36% - الجزائر 30%	تونس : ليبيا 53% - الجزائر 19%
السعودية: الامارات 31%	الجزائر: تونس 27% - مصر 36% - المغرب 22%
الصومال : جيبوتي 62%	السودان: الامارات 71%
العراق : سوريا 76%	الصومال : الامارات 56% - اليمن 21%
عمان: الامارات 73%	العراق : سوريا 51% - المغرب 40%
قطر: الامارات 41% - السعودية 31%	عمان: الامارات 71%
الكويت: السعودية 42% - الامارات 21%	قطر: الامارات 50%
ليبيا : تونس 36% - مصر 21%	اليمن: السعودية 41% - الامارات 27%
مصر: الكويت 35% - السعودية 32%	اعتمدت كلا من السعودية والكويت ولبنان ومصر على خمس دول في اتجاهات صادراتها البينية
المغرب: السعودية 46% - الجزائر 18%	
اليمن: السعودية 41% - الامارات 27%	
لبنان الاكثر تنوعا في اتجاهات وارداتها 10% الي 28%	

الهيكل السلعي للتجارة البينية:

- الوقود المعدني والمعادن الاخرى 23.9%
- السلع الزراعية 21.7%
- المصنوعات 49.1%
- سلع غير مصنفة 5.5%

التجارة البينية للبتروال الخام :

11.1 مليار دولار أي 12% من اجمالي التجارة البينية

خمس دور رئيسية مصدرية : السعودية 1.6% من اجمالي صادراتها البترولية الكويت 4% الجزائر 3.5% ثم العراق والامارات وشكل مجموع صادراتهم البترولية البينية 97.7%

أربعة دول مستوردة رئيسية : الاردن 100% من احتياجاتها - مصر 76%- المغرب 73% - تونس 51% وشكلت 95% من الواردات البترولية.

جدول الصادرات المجمع

الدولة	الصادرات البنينية مليار الدولار (1)	نسبة الصادرات البنينية من اجمالي الصادرات للدولة %	الصادرات مع العالم الخارجي (2)	اجمالي الصادرات (2+1)	المساهمة في الصادرات البنينية العربية الاجمالية %
الاردن	3.2	47.4%	3.55	6.75	3.4%
الامارات	20.1	7.1%	263	283.1	21.2%
البحرين	3.5	17.8%	16.2	19.7	3.7%
تونس	2	11.4%	15.5	17.5	2.1%
الجزائر	2.4	3.3%	70.33	72.7	2.6%
جيبوتي	0.1134	90%	0.0126	0.126	0.1%
السعودية	29.5	8.2%	330.5	360	31.1%
السودان	2.1	21.9%	7.5	9.6	2.2%
سوريا (تقدر 2010 لتضخمات الموسمية)	5	43%	6.6	11.6	6.4%
الصومال	0.543	91.1%	0.05	0.57	0.6%
العراق	2	3.1%	62.5	64.5	2%
عمان	6.9	15.7%	37.1	44	7.3%
قطر	1.3	1.6%	80	81.3	1.4%
الكويت	4.7	5.7%	77.8	82.5	4.7%
لبنان	1.5	35.4%	2.74	4.24	1.6%
ليبيا	0.93	6.2%	14.1	15	1%
مصر	8.9	28.4%	22.4	31	9.4%
المغرب	0.87	4.3%	19.1	20	0.9%
اليمن	0.535	6.2%	8.6	8.1	1.2%

جدول الواردات المجمع

الدولة	الواردات البينية بالدولار (1)	نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات للدولة	الواردات مع العالم الخارجي (2)	اجمالي الواردات (2+1)	المساهمة في الواردات البينية العربية الاجمالية %
الاردن	6.8	%37.3	1.4	18.2	%7.6
الإمارات	9.8	%4.3	218	228	%10.9
البحرين	4.5	%33.1	9.1	13.6	%5
تونس	2.5	%10.4	21.5	24	%2.7
الجزائر	2.1	%4.5	44.6	46.7	%2.3
جيبوتي	0.22	%25.3	0.65	0.87	%0.2
السعودية	10.5	%9.4	101.2	111.7	%11.6
السودان	2.5	%27.3	6.7	9.2	%2.8
سوريا (بمدر 2010 للاضطرار المتناسقة)	2.6	%15.3	14.4	17	%3.3
الصومال	0.605	%39	1	1.6	%0.7
العراق	9.1	%16.4	46.4	55.5	%10.1
عمان	7.2	%28.6	18	25.2	%8
قطر	7.2	%23.7	23.2	30.4	%7.9
الكويت	4.4	%17.4	21	25.4	%4.8
لبنان	3.3	%16.4	16.7	20	%3.7
ليبيا	1.1	%14	6.8	7.9	%1.2
مصر	8.1	%13.5	51.9	60	%9
المغرب	5.7	%13.6	36.2	42	%6.3
موريتانيا	0.221	%9.2	2.2	2.4	%0.2
اليمن	1.7	%30	4	5.7	%1.8

تحليل التجارة الخارجية للدول العربية فرادى:

المملكة الاردنية الهاشمية:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
3.6-	6.8	3.2	التجارة البينية العربية
7.9-	11.4	3.55	التجارة مع العالم الخارجي
11.5-	18.4	6.75	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمتا في اتجاه التجارة في الاردن:

الامارات	البحرين	السعودية	العراق	لبنان	مصر
صادرات	0.230	7.2%	صادرات	0.294	صادرات
واردات	0.711	10.5%	واردات	0.114	واردات
الميزان التجاري	0.48-		الميزان التجاري	0.821+	الميزان التجاري
صادرات	0.256	8%	صادرات	0.294	صادرات
واردات	0.377	5.5%	واردات	0.114	واردات
الميزان التجاري	0.121-		الميزان التجاري	0.821+	الميزان التجاري
صادرات	0.140	4.4%	صادرات	0.294	صادرات
واردات	0.132	1.9%	واردات	0.114	واردات
الميزان التجاري	0.008+		الميزان التجاري	0.821+	الميزان التجاري
صادرات	0.113	3.5%	صادرات	0.294	صادرات
واردات	0.76	11.2%	واردات	0.114	واردات
الميزان التجاري			الميزان التجاري	0.821+	الميزان التجاري

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

الولايات المتحدة الأمريكية	الهند	المناطق الحرة
صادرات	1.04	29.3%
واردات	1.07	9.4%
الميزان التجاري	0.03-	
صادرات	0.68	19%
واردات	0.05	%*
الميزان التجاري	0.63+	

دولة الامارات العربية المتحدة:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
10.3+	9.8	20.1	التجارة البينية العربية
45+	218	263	التجارة مع العالم الخارجي
55.3+	228	286.1	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمًا في اتجاه التجارة في الإمارات:

الصادرات	0.692	%3.4	البحرين	الصادرات	0.367	%1.8
الواردات	0.256	%2.6	البحرين	الواردات	0.4	%4.1
الميزان التجاري	0.436+			الميزان التجاري	0.033	
الصادرات	2.992	%14.4		الصادرات	0.688	%3.4
الواردات	2.1	%21.4	السودان	الواردات	0.387	%3.9
الميزان التجاري	0.8+			الميزان التجاري	0.3	
الصادرات	1.68	%8.4		الصادرات	6.4	%31.8
الواردات	0.18	%2	عمان	الواردات	2.5	%25.5
الميزان التجاري	1.5+			الميزان التجاري	3.9+	
الصادرات	2.7	%13.4		الصادرات	0.93	%4.6
الواردات	0.7	%7	الكويت	الواردات	0.5	%5
الميزان التجاري	2+			الميزان التجاري	0.43+	
الصادرات	0.251	%1.3		الصادرات	0.834	%4
الواردات	0.68	%7	مصر	الواردات	0.560	%5.7
الميزان التجاري	0.43-			الميزان التجاري	0.274+	
الصادرات	1.75	%8.5		الصادرات		
الواردات	0.5	%5	اليمن	الواردات		
الميزان التجاري	1.25+			الميزان التجاري		

اهم الدول الغير عربية مساهمة:

%13.5	35.5	صادرات	الهند	%16.3	42.9	صادرات	اليابان
%17	37.4	واردات		%3.4	7.44	واردات	
	1.9-	الميزان التجاري			35.5+	الميزان التجاري	
%5.4	14.5	صادرات	تايلاند	%5.5	14.4	صادرات	كوريا الجنوبية
%1.3	2.8	واردات		%3.3	7.3	واردات	
	11.7+	الميزان التجاري			7.1+	الميزان التجاري	
				%4.4	11.6	صادرات	سنغافورة
				%2	4.6	واردات	
					7+	الميزان التجاري	

المملكة البحرينية:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
1-	4.5	3.5	التجارة البينية العربية
6.6+	9.6	16.2	التجارة مع العالم الخارجي
5.6+	13.6	19.7	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمتا في اتجاه التجارة في مملكة البحرين:

%31	1.1	صادرات	السعودية	%21	0.73	صادرات	الامارات
%82	3.7	واردات		%9	0.41	واردات	
	2.6-	الميزان التجاري			0.32+	الميزان التجاري	
				%18	0.632	صادرات	قطر
				%2	0.102	واردات	
					0.530+	الميزان التجاري	

اهم الدول غير العربية مساهمة:

%	0.49	صادرات	الهند
%	0.396	واردات	
	0.094+	الميزان التجاري	

الجمهورية التونسية:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
0.5-	2.5	2	التجارة البينية العربية
6+	21.5	15.5	التجارة مع العالم الخارجي
5.5+	24	17.5	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمتا في اتجاه التجارة في الجمهورية التونسية:

الجزائر	الصادرات	0.39	%19.5	ليبيا	الصادرات	1.1	%55
	واردات	0.73	%29		واردات	0.89	%36
	الميزان التجاري	0.34-			الميزان التجاري	0.21+	
مصر	الصادرات	0.068	%3.4	المغرب	الصادرات	0.25	%12.5
	واردات	0.255			واردات	0.139	%5.6
	الميزان التجاري	0.187-			الميزان التجاري		

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

فرنسا	الصادرات (مليار)	5.5	%35.5	ايطاليا	الصادرات	3.8	%24.5
	واردات (مليار)	4.4	%20.5		واردات	3.8	%17.6
	الميزان التجاري	1.1+			الميزان التجاري	---	
المانيا	الصادرات	1.6	%10	اسبانيا	الصادرات	0.77	%5
	واردات	1.8	%8.4		واردات	1.13	%5.3
	الميزان التجاري	0.2+			الميزان التجاري	0.36-	

جمهورية الجزائر:

ميزان المدفوعات (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
0.3+	2.1	2.4	التجارة البينية العربية
25.7+	44.6	70.3	التجارة مع العالم الخارجي
26+	46.7	72.7	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمًا في اتجاه التجارة في جمهورية الجزائر:

الولايات المتحدة الأمريكية	الصادرات	0.091	3.8%	تونس	الصادرات	0.69	28.8%
	واردات	0.277	13.2%		واردات	0.43	20.5%
	الميزان التجاري	-0.186			الميزان التجاري	0.26+	
السعودية	الصادرات	-		مصر	الصادرات	0.53	22%
	واردات	0.458	21%		واردات	0.39	19%
	الميزان التجاري	-			الميزان التجاري	0.14+	
المغرب	الصادرات	0.885	37%		الصادرات		
	واردات	0.153	7%		واردات		
	الميزان التجاري	0.732+			الميزان التجاري		

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

الولايات المتحدة الأمريكية	الصادرات	15.1	21.5%	إيطاليا	الصادرات	10.4	14.8%
	واردات	2.2	5%		واردات	4.7	10%
	الميزان التجاري	12.9+			الميزان التجاري	5.8+	
اسبانيا	الصادرات	7.2	10%	فرنسا	الصادرات	6.5	9%
	واردات	3.4	7.6%		واردات	7.1	16%
	الميزان التجاري	3.8+			الميزان التجاري	0.6-	
هولندا	الصادرات	4.9	7%		الصادرات		
	واردات	0.7	1.6%		واردات		
	الميزان التجاري	4.2+			الميزان التجاري		

المملكة العربية السعودية:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
19.5+	10.5	29.5	التجارة البينية العربية
229.3+	101.2	330.5	التجارة مع العالم الخارجي
249+	117.7	360	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمًا في اتجاه التجارة في المملكة العربية السعودية:

الاردن	البحرين	قطر	مصر
صادرات	صادرات	صادرات	صادرات
3.7	4.9	2	2.43
%12.5	%16.6	%6.8	%8.2
واردات	واردات	واردات	واردات
0.7	1.2	0.121	2
%6.7	%11.4	%1.2	%19
الميزان التجاري	الميزان التجاري	الميزان التجاري	الميزان التجاري
3+	3.7+	1.88+	0.43+
الامارات	سوريا	الكويت	المغرب
صادرات	صادرات	صادرات	صادرات
4	3.4	1.82	2.4
%13.5	%11.5	%6	%8
واردات	واردات	واردات	واردات
3.3	1.1	0.669	*
%31	%10.5	%6.4	*
الميزان التجاري	الميزان التجاري	الميزان التجاري	الميزان التجاري
0.7	2.3+	1.2+	

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	الهند
صادرات	صادرات	صادرات
50.6	48.8	28.4
%15.3	%14.8	%8.6
واردات	واردات	واردات
6.5	13.8	5.1
%6.4	%13.6	%5
الميزان التجاري	الميزان التجاري	الميزان التجاري
54.1+	35+	23.3+
الصين	كوريا الجنوبية	
صادرات	صادرات	
49.5	37	
%15	%11.2	
واردات	واردات	
14.9	7	
%14.7	%7	
الميزان التجاري	الميزان التجاري	
34.6+	30+	

الجمهورية السودانية:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات(مليار دولار) (1)	
0.4-	2.5	2.1	التجارة البينية العربية
0.8+	6.7	7.5	التجارة مع العالم الخارجي
0.4+	9.2	9.6	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمًا في اتجاه التجارة في جمهورية السودان:

الامارات	صادرات	1.5	%71	مصر	صادرات	0.353	%16.8
	واردات	0.93	%37		واردات	0.537	%21.5
	الميزان التجاري	0.6+			الميزان التجاري	0.18-	

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

الصين	صادرات	9.5	%	اليابان	صادرات	2.2	%
	واردات	2	%		واردات	*	%
	الميزان التجاري	7.5+			الميزان التجاري	2.2+	
الهند	صادرات	0.47	%	ايطاليا	صادرات	0.337	%
	واردات	0.711	%		واردات	0.2	%
	الميزان التجاري	0.241-			الميزان التجاري	0.137+	
اثيوبيا	صادرات	0.145	%				
	واردات	0.178	%				
	الميزان التجاري	0.033+					

سوريا:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات(مليار دولار) (1)	
2.4+	2.6	5	التجارة البينية العربية
7.8-	14.4	6.6	التجارة مع العالم الخارجي
5.4-	17	11.6	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمتا في اتجاه التجارة في سوريا:

صادرات	0.26	5%	الإمارات	صادرات	0.124	2.5%	الأردن
واردات	0.28	10.8%		واردات	0.238	9%	
الميزان التجاري	-0.02			الميزان التجاري	-0.120		
صادرات	1.6	32%	لبنان	صادرات	0.48	9.6%	العراق
واردات	0.81	30.8%		واردات	0.49	18.8%	
الميزان التجاري				الميزان التجاري	-		

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

صادرات	1.5	22.7%	المانيا	صادرات	1.477	22.4%	ايطاليا
واردات	1.3	9%		واردات	0.74	5%	
الميزان التجاري	+0.2			الميزان التجاري	+0.74		
صادرات	0.63	9.5%	تركيا	صادرات			جمهورية العراق:
واردات	1.7	11.8%		واردات			
الميزان التجاري	-1.07			الميزان التجاري			

جمهورية العراق:

الصادرات (مليار دولار) (1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الميزان التجاري (مليار دولار) (1-2)	
2	9.1	-7.1	التجارة البينية العربية
62.5	46.4	+16.1	التجارة مع العالم الخارجي
64.5	55.5	+9	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمتا في اتجاه التجارة في الجمهورية العراقية:

صادرات	0.17	8.5%	سوريا	صادرات	1	50%	الأردن:
واردات	1.13	12.4%		واردات	6.9	75.8%	
الميزان التجاري	-1			الميزان التجاري	-5.9		
صادرات	0.807	40%	المغرب	صادرات			
واردات	-			واردات			
الميزان التجاري	+0.87			الميزان التجاري			

اهم الدول الغير عربية مساهمة:

17.4	صادرات	الولايات المتحدة الامريكية	17.4	صادرات	الهند
2.4	واردات		0.68	واردات	
15+	الميزان التجاري		16.8+	الميزان التجاري	
9.1	صادرات	كوريا الجنوبية	10.4	صادرات	الصين
1.5	واردات		3.8	واردات	
7.6+	الميزان التجاري		6.6+	الميزان التجاري	
			3.97	صادرات	ايطاليا
			0.68	واردات	
			3.3+	الميزان التجاري	

سلطنة عمان:

الميزان التجاري (مليار دولار) (1-2)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
0.3-	7.2	6.9	التجارة البينية العربية
19.1+	18	37.1	التجارة مع العالم الخارجي
18.8+	25.2	44	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمتا في اتجاه التجارة في سلطنة عمان:

0.58	صادرات	السعودية	4.9	صادرات	الإمارات
0.88	واردات		5.3	واردات	
0.3-	الميزان التجاري		0.36-	الميزان التجاري	

اهم الدول الغير عربية مساهمة:

4.6	صادرات	الهند	14.2	صادرات	الصين
1.3	واردات		1.1	واردات	
3.3+	الميزان التجاري		13.1+	الميزان التجاري	
			4	صادرات	اليابان
			3	واردات	
			1+	الميزان التجاري	

دولة قطر:

الميزان التجاري (مليار دولار) (1-2)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
5.9-	7.2	1.3	التجارة البينية العربية
56.8+	23.2	80	التجارة مع العالم الخارجي
50.9+	30.4	81.3	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمًا في اتجاه التجارة في دولة قطر:

الصادرات (مليار)	0.66	%51	الصادرات	0.11	%8.5	الإمارات
الواردات (مليار)	2.98	%41.4	الواردات	2.25	%31.3	
الميزان التجاري	2.32+		الميزان التجاري	2.14+		

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

الصادرات (مليار)	30	%37.5	الصادرات	20.7	%25.9	اليابان
الواردات (مليار)	1	%4.3	الواردات	0.5	%2	
الميزان التجاري	29+		الميزان التجاري	20.2+		
الصادرات	11.2	%14	الصادرات	7.4	%9.3	الهند
الواردات	0.74	%3.2	الواردات	0.228	%*	
الميزان التجاري	10.46+		الميزان التجاري	7.2+		
الصادرات	7.3	%9	الصادرات			المملكة المتحدة
الواردات	1.8	%7.8	الواردات			
الميزان التجاري	5.5+		الميزان التجاري			

دولة الكويت:

الميزان التجاري (مليار دولار) (1-2)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
0.3+	4.4	4.7	التجارة البينية العربية
56.8+	21	77.8	التجارة مع العالم الخارجي
57.1+	25.3	82.5	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمًا في اتجاه التجارة في دولة الكويت:

الإمارات	الصادرات	0.524	11%	السعودية	الواردات	1.8	41%
		0.934	21.2%			الميزان التجاري	1.37-
		0.4	8.5%			الصادرات	1.74
سوريا	الواردات	0.32	7.3%	مصر	الواردات	0.32	7.2%
		0.08+				الميزان التجاري	1.42+
		0.62	13.2%			الصادرات	
اليمن	الواردات	0.27	6%		الواردات	0.27	
		0.35+				الميزان التجاري	
						الصادرات	

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

كوريا الجنوبية	الصادرات	17	21.8%	الهند	الواردات	1.3	6.2%
		15.6+				الميزان التجاري	13.4+
		13	16.7%			الصادرات	9.2
اليابان	الواردات	1.3	6.2%	الصين	الواردات	2.1	10%
		11.7+				الميزان التجاري	7.1+
		8	10.3%			الصادرات	
الولايات المتحدة الأمريكية	الواردات	2.7	12.9%		الواردات	2.7	
		5.3+				الميزان التجاري	
						الصادرات	

الجمهورية اللبنانية:

الميزان التجاري (مليار دولار) (1-2)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
1.8-	3.3	1.5	التجارة البينية العربية
14-	16.7	2.7	التجارة مع العالم الخارجي
15.8-	20	4.25	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمًا في اتجاه التجارة في الجمهورية اللبنانية:

الاردن	الامارات	السعودية	مصر	العراق
صادرات	صادرات	صادرات	صادرات	صادرات
0.127	0.322	0.307	0.94	0.197
واردات	واردات	واردات	واردات	واردات
0.361	0.59	0.531	0.94-	*
الميزان التجاري	الميزان التجاري	الميزان التجاري	الميزان التجاري	الميزان التجاري
0.234-	0.27-	0.224-	0.94-	+
%8.5	%21.5	%20	%28.5	%13
%11	%17.9	%16.1	%9	%
%20	%14.3	%9.4	%9	%
%16.1	%9.4	%9.4	%9	%
%28.5	%9.4	%9.4	%9	%
%13	%9.4	%9.4	%9	%
*	%9.4	%9.4	%9	%
*	%9.4	%9.4	%9	%
+	%9.4	%9.4	%9	%

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

جنوب افريقيا	سويسرا	تركيا
صادرات	صادرات	صادرات
0.67	0.514	0.276
واردات	واردات	واردات
*	0.994	0.84
الميزان التجاري	الميزان التجاري	الميزان التجاري
0.67+	0.479-	0.564-
%24.5	%18.8	%10
%	%6	%5

ليبيا:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
0.2-	1.1	0.93	التجارة البينية العربية
7.3+	6.8	14.1	التجارة مع العالم الخارجي
7.1+	7.9	15	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمًا في اتجاه التجارة في ليبيا:

تونس	صادرات	0.21	%22.6	سوريا	واردات	0.12	%11	الميزان التجاري	0.03+	صادرات	0.15	%16
	واردات	0.39	%35.5		الميزان التجاري							
	الميزان التجاري	0.18-										

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

ايطاليا	صادرات	5.5	%39	فرنسا	واردات	0.3	%4	الميزان التجاري	2.5+	صادرات	2	%14.2
	واردات	0.85	%12.5		الميزان التجاري							
	الميزان التجاري	4.65+										
المانيا	صادرات	2.8	%20	الصين	واردات	0.46	%6.8	الميزان التجاري	2.3+	صادرات	1	%7.1
	واردات	0.155	%2.2		الميزان التجاري							
	الميزان التجاري	0.85+										
اسبانيا	صادرات	1	%7.1									
	واردات	0.155	%2.2									
	الميزان التجاري	0.85+										

جمهورية مصر العربية:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
0.8	8.1	8.9	التجارة البينية العربية
29.5-	51.9	22.4	التجارة مع العالم الخارجي
28.7-	60	31.3	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمتا في اتجاه التجارة في جمهورية مصر العربية:

0.8	0.8	صادرات	الإمارات	0.8	0.8	صادرات	الأردن
9%	0.79	واردات		1.7%	0.14	واردات	
	+	الميزان التجاري			0.66+	الميزان التجاري	
21.7%	1.93	صادرات	السعودية	4%	0.4	صادرات	الجزائر
31%	2.6	واردات		8.5	0.7	واردات	
	0.7-	الميزان التجاري			0.3-	الميزان التجاري	
2%	0.26	صادرات	الكويت	7%	0.65	صادرات	سوريا
34.6%	2.8	واردات		4%	0.37	واردات	
	2.2	الميزان التجاري			0.28+	الميزان التجاري	
6.4%	0.576	صادرات	لبنان	10.8%	0.96	صادرات	لبنان
*	*	واردات		*	0.083	واردات	
		الميزان التجاري			0.877+	الميزان التجاري	
			المغرب	5.5%	0.49	صادرات	المغرب
				*	*	واردات	
					+	الميزان التجاري	

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

9.8%	2.2	صادرات	الهند	12%	2.7	صادرات	إيطاليا
2.9%	1.5	واردات		5.8%	3	واردات	
	0.7+	الميزان التجاري			0.3-	الميزان التجاري	
6.7%	1.5	صادرات	تركيا	7%	1.6	صادرات	الولايات المتحدة الأمريكية
5%	2.6	واردات		12.3%	6.4	واردات	
	1.1+	الميزان التجاري			4.8-	الميزان التجاري	

المملكة المغربية:

الميزان التجاري (مليار دولار) (2-1)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
4.83-	5.7	0.87	التجارة البينية العربية
17.1	36.2	19.1	التجارة مع العالم الخارجي
21.9	41.9	20	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمتا في اتجاه التجارة في المملكة المغربية:

0.15	صادرات	الجزائر	0.12	صادرات	تونس
17%	واردات		13.8%	واردات	
0.85-	الميزان التجاري		5%	الميزان التجاري	
*	صادرات	العراق	*	صادرات	السعودية
0.88	واردات		45.6%	واردات	
-	الميزان التجاري		-	الميزان التجاري	
			0.12	صادرات	مصر
			0.334	واردات	
			0.214-	الميزان التجاري	

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

4.2	صادرات	اسبانيا	4.35	صادرات	فرنسا
15.7%	واردات		16.6%	واردات	
1.5-	الميزان التجاري		1.65-	الميزان التجاري	
1.2	صادرات	البرازيل	1.5	صادرات	الهند
2%	واردات		1%	واردات	
0.4+	الميزان التجاري		1.13+	الميزان التجاري	
			1.06	صادرات	الولايات المتحدة الأمريكية
			2.86	واردات	
			1.8-	الميزان التجاري	

الجمهورية اليمنية:

الميزان التجاري (مليار دولار) (1-2)	الواردات (مليار دولار) (2)	الصادرات (مليار دولار) (1)	
2.47-	1.7	0.535	التجارة البينية العربية
1.1	4	8.1	التجارة مع العالم الخارجي
1.37-	9	8.64	الإجمالي

أهم الدول العربية مساهمتا في اتجاه التجارة في الجمهورية اليمنية:

%41	0.22	صادرات	السعودية	%26	0.14	صادرات	الإمارات
%35	0.6	واردات		%34	0.58	واردات	
	0.38-	الميزان التجاري			0.44-	الميزان التجاري	
	*	صادرات	مصر		*	صادرات	عمان
%10	0.174	واردات		%20.5	0.11	واردات	
	-	الميزان التجاري			-	الميزان التجاري	

أهم الدول الغير عربية مساهمة:

%16	1.3	صادرات	تايلاند	%27.8	2.25	صادرات	الصين
%5.6	0.224	واردات		%16.3	0.65	واردات	
	1.08+	الميزان التجاري			1.6+	الميزان التجاري	
%6.8	0.558	صادرات	كوريا الجنوبية	%11.7	0.95	صادرات	الهند
%4	0.163	واردات		%12	0.48	واردات	
	0.394+	الميزان التجاري			0.47+	الميزان التجاري	

التجارة البينية للتجمعات الإقليمية لدول جامعة الدول العربية

مجلس التعاون لدول الخليج ويضم الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت

ارتفع حجم التجارة البينية لعام 2011 لدول مجلس التعاون بـ41% عن عام 2010

الصادرات 4.5% من اجمالي التجارة الخارجية بـ38.7 مليار دولار

الواردات 7.6% من اجمالي التجارة الخارجية بـ32.8 مليار دولار

اتحاد دول المغرب العربي ويضم تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا

ارتفع حجم التجارة البينية لعام 2011 لدول الاتحاد بـ29% عن عام 2010

الصادرات 2.9% من اجمالي التجارة الخارجية بـ3.8 مليار دولار

الواردات 3.1% من اجمالي التجارة الخارجية بـ3.7 مليار دولار

اتفاقية اغادير وتضم الاردن وتونس ومصر والمغرب

ارتفع حجم التجارة البينية لعام 2011 لدول الاتحاد بـ2% عن عام 2010

الصادرات 2.9% من اجمالي التجارة الخارجية بـ2.2 مليار دولار

الواردات 1.5% من اجمالي التجارة الخارجية بـ2.1 مليار دولار

الانفاقيات الثنائية والدولية للدول العربية فرادى:

المملكة الاردنية الهاشمية:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: الامارات - البحرين - سوريا - الكويت - لبنان - المغرب - الولايات المتحدة الامريكية - سنغافورة.

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: تونس - الجزائر - السعودية - السودان - العراق - عمان - ليبيا - مصر - اليمن.

اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي agreement with EU - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة -European free trade association- اتفاقية مع تركيا

الامارات العربية المتحدة:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: الاردن - المغرب.

البحرين:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: الاردن - الولايات المتحدة الامريكية

اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي agreement with EU - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة -European free trade association- اتفاقية مع تركيا

تونس:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: المغرب

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: الاردن

اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي agreement with EU - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة -European free trade association- اتفاقية مع تركيا

الجزائر:

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: الاردن - المغرب

اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي agreement with EU

السعودية:

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: الاردن - المغرب

سوريا:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: الاردن

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: ايران – لبنان – مصر -

اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي agreement with EU - اتفاقية مع تركيا

السودان:

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: الاردن – لبنان

اتفاقية الـ COMESA

العراق:

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: الاردن – لبنان – المغرب -.

سلطنة عمان:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: الولايات المتحدة الامريكية

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: الاردن

الكويت:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: الاردن

لبنان:

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: العراق – مصر – الاردن – سوريا – السودان

اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي agreement with EU - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة European free trade association-

ليبيا:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: الاردن –

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: مصر – المغرب

اتفاقية الـ COMESA

مصر:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: المغرب – تونس –

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: الاردن – ليبيا – سوريا -لبنان

اتفاقية مع الاتحاد الاربوي agreement with EU - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة -European free trade association
اتفاقية مع تركيا- اتفاقية الCOMESA .

المغرب:

اتفاقيات تجارة حرة Free trade agreement: مصر - تونس - الامارات - الاردن - الولايات المتحدة الامريكية.

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: موريتانيا - الجزائر - العراق - ليبيا - السعودية - غينيا - السنغال.

اتفاقية مع الاتحاد الاربوي agreement with EU - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة -European free trade association
اتفاقية مع تركيا

اليمن:

اتفاق نطاق جزئي partial scope agreements: الاردن